

## النوع الاجتماعي والزوج: حياة اللاجئات السوريات في الأردن

تفرض المخاطر الفعلية والمفترضة التي تواجه اللاجئات السوريات في الأردن المزيد من القيود على حركتهن، كما تزيد من عزلتهن، وتحول دون وصولهن إلى المساعدات.

يتناول التقرير الجديد الصادر عن الأمم المتحدة للمرأة بعنوان: "[كشف الحقائق حقائق متعلقة بالنوع الاجتماعي في حالات الزوج: وضع اللاجئات السوريات في الأردن](#)" التفاعل بين التمييز القائم على النوع الاجتماعي والزوج والفقير وانعدام الاستقرار، وكيف يسهم في زيادة خطر تعرض اللاجئات السوريات للعنف والغزلة المادية في الأردن. وتسعى الدراسة أيضاً إلى الوصول إلى فهم أفضل بشأن الطبيعة المتغيرة للديناميات القائمة على النوع الاجتماعي، وأدوار المرأة ومسؤولياتها في حالات الزوج، والوصول إلى المعونات الإنسانية، وتجارب العنف. وتعزز هذه النتائج التقارير السابقة التي أعدّتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء الآخرون وتكمّلها، كما تسلط الضوء على استمرار التمييز وضعف المنظور القائم على النوع الاجتماعي في حالة الزوج، وضرورة الاعتراف به والتصدي له.

واستناداً إلى المقابلات النوعية المعمقة التي أُجريت مع اللاجئات السوريات في جميع أنحاء الأردن، يؤكد التقرير أن ارتفاع معدلات العنف ضد النساء يشكل مصدر قلق كبير لللاجئات. وأفادت النساء الموجودات داخل المخيمات وخارجها على حد سواء بأن العنف ضد المرأة يحدث في المجالين العام والخاص؛ إذ تُعزى زيادة العنف ضد المرأة إلى الضغوط التي يفرضها الزوج. وعلى الرغم من الجهود الدولية والوطنية، ما زال العنف ضد المرأة يُرتكب دون أدنى عقاب، ولا تبلغ النساء بصفة عامة عن حالات العنف خشية تعرضهن أو أسرهن لردود أفعال عنيفة.

كما أدى نقص فرص العمل إلى تفاقم الوضع، مما دفع النساء إلى الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وعلى الاقتراض من الجيران والمتجار المحلي، مما جعلهن أكثر عرضة لخطر الاستغلال. وقد أعرب عدد من النساء عن رغبتهن في العمل خارج المنزل، غير أنهن أبدين خشيتهم من العنف اللفظي والجسدي الجنسي. كثيراً ما يُنظر إلى النساء المُعيلات المتنقلات وصانعات القرار باعتبارهن يشكلن خطراً مباشراً على النزعة الذكورية المعيارية، مما قد يؤدي إلى العنف الجنسي والبدني، بل والعنف الاقتصادي والقانوني الذي يقيد الحركة والوكالة الشخصية.

وقال السيد محمد الناصري، المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية: "لقد أشارت النساء اللاتي تحدثنا إليهن إلى توفير قدر أكبر من الحماية لهن ولأسرهن والوصول إلى فرص العمل وسبل العيش باعتبارها أساس لتحقيق التمكين والمساواة. وفي عدم وجود ذلك، ستظل النساء والفتيات مجبرات على اتخاذ قرارات واللجوء إلى تنازلات من شأنها تعريضهن للخطر، والحد من خياراتهن وفرصهن".

ولتخفييف المعاناة عن اللاجئات السوريات النازحات في الأردن وتمكينهن، قدم التقرير التوصيات التالية:

1. التأكيد من أن تعميم المنظور القائم على النوع الاجتماعي في البرامج الإنسانية وتلك الخاصة بتعزيز الصمود يعطي الأولوية لتمكين النساء والفتيات ولحصولهن على الخدمات؛
2. زيادة فرص وصول اللاجئات السوريات إلى خدمات التوظيف والموارد المالية، مع توجيه برامج توفير سبل العيش لللاجئات؛
3. دعم المنصّات التفاعلية الآمنة لللاجئات السوريات من أجل التلاقي والتواصل والاختلاط الاجتماعي. ويجب أن تعزز هذه المراكز عملية الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقدم خدمات عالية الجودة للدعم النفسي والاجتماعي؛
4. ضمان تبادل المعلومات وزيادة الوعي بشأن الخدمات المتاحة، والجمع بين النهج التي تعتمد على التكنولوجيا وتلك القائمة على الكلام الشفوي؛
5. دعم المسائلة عن العنف ضد المرأة، وتعزيز النظام القضائي للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة وإجراء المحاكمة داخل مجتمع اللاجئين؛

6. الاعتراف بالعلاقة الإيجابية بين قوة الحركات والمنظمات النسائية والمجتمعات التي يتساوى فيها الجنسان، والاستثمار في المنظمات التي تقودها النساء بوصفها القوة المحركة للمساواة الاجتماعية على المدىين القريب والبعيد.